

تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

Evolution of public expenditure policy in Algeria during the period: 2000-2018

نور الدين قالكيل¹ nouredine.kalkil@univ-bana.dz، جامعة باتنة 1 (الجزائر)

تاريخ القبول: 2024-06-29	تاريخ الإرسال: 2024-05-16
Abstract This study addressed the analysis of the evolution of public expenditure in Algeria and the reasons for its increase, where he touched upon the theoretical concepts of public expenditure in Algeria, and the evolution of the size and structure of government spending in Algeria, it turned out that the policy of public spending reflects the various roles played by any government, it has also become one of the most important means of fiscal policy used by any government to achieve its aims. Keywords: Public expenditure; Algeria; Economic activity; Economic growth; Policy of expenditure. Classification Codes : H5, JEL, H50.	ملخص تناولت الدراسة موضوع تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وأسباب تزايدها، حيث تم التطرق أولا الى مختلف المفاهيم النظرية للنفقات العامة في الجزائر ، ليتم بعد ذلك تحليل تطور حجم هذه النفقات في الجزائر ثانيا، وتفسير ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر ثالثا، وكل ذلك تم من خلال تحليل واقع السياسة الانفاقية في الجزائر، حيث أنه ومن أجل توضيح تطور حجم وهيكله الانفاق الحكومي في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الامام بالجوانب النظرية للدراسة، والمنهج الاحصائي التحليلي الذي يساهم بشكل كبير في تحليل النتائج على سطح الواقع من خلال استعراض الاحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، واتضح أن سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر تعكس مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، حيث تطور حجمها مع تطور دورها، كما أصبحت تشكل أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها. الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، جزائر، نشاط اقتصادي، تنمية اقتصادية، سياسة انفاقية. تصنيفات: H5: JEL, H50

1. مقدمة

بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها جميع أدوات السياسة المالية، هذا التطور الذي كان له الاثر البالغ على مفهوم النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، بصفتها تكتسي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وقد تعددت أنواعها وتزايدت أهميتها بتطور دور الدولة وانتقالها من دور الدولة الحارسة الى دور الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية، مما انعكس على النشاط المالي للحكومة، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تعمل على تدخلها في الحياة الاقتصادية، عن طريق النفقات العامة في شكل برامج تنمية في مختلف المجالات، حيث شرعت منذ عام 2001 نتيجة وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، اتباع سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل لاسيما من حيث الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام، تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على مختلف الاصعدة.

ومن هذا المنطلق فان اشكالية الدراسة تعنى بتحليل تطور السياسة الانفاقية التي قامت بها الجزائر للوصول الى التنمية الشاملة، ولعل ذلك لا يتأتى بمجرد نظرة اقتصادية شاملة وانما يتطلب الامر دراسة وصفية تحليلية على الاقتصاد الجزائري، ومن أجل التعرف على تطور حجم وهيكل الانفاق الحكومي في الجزائر، كانت اشكالية البحث كما يلي:

- ما مدى تطور الانفاق العام في الجزائر؟ وماهي أسباب تزايدده؟

الفرضيات:

- كلما توسعت دائرة الإنفاق الحكومي، أسهم ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- تقوم الدولة بالإنفاق على أساس الموارد المالية المتوفرة لديها وليس على أساس متطلبات المجتمع.

-ترتبط زيادة معدلات الإنفاق العمومي في الجزائر ، بزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- يعتبر مبدأ اجتماعية الدولة محركا قويا، لسياسة الإنفاق العمومي في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف الموضوع من جهة الى تتبع تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر، لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد الجزائري، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ودراسة أسباب تزايدها من جهة أخرى، حيث زاد حجمها وأصبحت تشكل أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة

منهجية البحث:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة، واثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع، والمنهج الاحصائي التحليلي الذي يعمل على تحليل النتائج على ارض الواقع من خلال استعراض الاحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

2-النفقات العامة في الجزائر(إيمان، 2015، صفحة 246):

إن مفهوم النفقات العامة يختلف من دولة لأخرى، وذلك راجع لاختلاف وتباين الانظمة السياسية للدولة واختلاف الحاجات التي تسعى السلطة العامة لإشباعها، ودراسة هذا الموضوع في الجزائر يبين دور الدولة في انجاز الوظائف المنوطة بها من جهة، والاعباء التي تقع على عاتقها من جهة أخرى، وتحتل النفقات العامة أهمية خاصة بالنسبة للميزانية العامة، باعتبار الميزانية تتكون من الايرادات والنفقات النهائية للدولة.

وتتقيد النفقات العامة بعدة مبادئ من بينها مبدأ التخصيص، بمعنى استحالة تحويل الاموال والاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات الى نوع اخر من النفقات، الا في حالة تحقيق التسيير المتوازن لمختلف المصالح.

2-1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تنقسم ميزانية النفقات العامة في الجزائر - كما أوضح المشرع - الى قسمين رئيسيين، أولهما نفقات التسيير وثانيهما نفقات التجهيز (المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية).

2-1-1- نفقات التسيير:

وتتمثل في مجموع مختلف المبالغ المالية المبرمجة من أجل تسيير المرافق العمومية للدولة والهيئات التابعة لها وتطبيق المهمات الجارية (المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية)، كأجور ورواتب الموظفين ولوازمها، وتتميز بأنها تسعى الىديمومة واستمرارية تسيير المرفق العام، لأنها لا تشكل أي قيمة مضافة للمجتمع، وتصدر نفقات التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية في الجدول (ب)، وتنقسم الى ما يلي (انظر الجدول رقم 01- المدرج في قائمة الملاحق)

ومن خلال الجدول رقم 02 المدرج في قائمة الملاحق، يمكن توضيح تقسيمات ميزانية التسيير حسب الوزارات.

2-1-2- نفقات التجهيز:

هي مجموع المبالغ المخصصة للاستثمارات التي تقوم بها الدولة ومختلف الهيئات العامة التابعة لها، بالإضافة إلى تلك الإعانات التي تقدمها لبعض المؤسسات في إطار دفع عجلة التنمية، والتي ينتج عنها ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (جمال، 2008، صفحة 64)، مع العلم أنها يمكن أن تشكل خطراً على الجانب النقدي في حالة وجود ضغوط تضخمية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج)، وتنقسم إلى (المادة 35 من القانون 17/84) (انظر الجدول رقم -03- المدرج ضمن قائمة الملاحق)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم -04- المدرج ضمن قائمة الملاحق.

2-2- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة أثارت اهتمام العديد من الاقتصاديين خاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

2-2-1- قانون فانجر 1892 Loi de Adolphe Wagner

خلال القرن التاسع عشر، اهتم الاقتصادي Adolphe Wagner بتفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة، حيث كان أول اقتصادي اكتشف العلاقة بين الانفاق العمومي والتطور الاقتصادي، وأقر بالدور الفعال لتوسع نشاط الدولة ووظائفها في زيادة النفقات العامة (Afzal & Abbas, January 2010, p. 13)، قائلاً: - كلما أصبح المجتمع أكثر تحضراً كلما زادت تكلفة الدولة (VERMA & ARORA, 2010, p. 78)، باعتبار التطور الاجتماعي عاملاً أساسياً في تطور نشاط الدولة، ومن ثم زيادة نشاطها الاقتصادي وبالتالي زيادة النفقات العامة، حيث يوجد وفق هذا القانون اتجاه طبيعي نحو زيادة الانفاق العمومي بالنسبة للناتج المحلي الخام، وطالما أن القطاع العام يعرف عدة تحليلات فحسب فانجر

الذي أسقط دراسته على دول أوروبية فإن ذلك يتم تحديده عن طريق التصنيع والنمو الناتج عن ذلك، والعمل على إيجاد العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الخام.

يتضح من خلال الشكل 3 السابق تزايد الانفاق العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB في معظم الدول، وعليه أوضح Adolphe Wagner أن تطور النفقات العامة يخضع لقانون خاص هو أنه إذا تم تحقيق معدل ما من النمو الاقتصادي في مجتمع معين فهذا سينعكس مباشرة على نشاط الدولة (طارق ، 2009، صفحة 138)، ويعمل على زيادة نفقاتها بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي (Narayan & SMYTH, 2009, p. 300).

وأرجع الاقتصادي Musgrave أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياس لحجم القطاع العام، وذلك لكون ان ارتفاع الدخل يتطلب المزيد من الانفاق الحكومي.

ويعتبر قانون A. Wagner بالرغم من بساطته مرجع العديد من الدول في مختلف الدراسات التي تهدف إلى معرفة حساسية النفقات العامة اتجاه الناتج الداخلي الخام PIB.

وتكون الصيغة الرياضية لقانون فانجر كما يلي (سعد، 2003): $G / Y = F (Y / N)$

حيث:

G : الانفاق العام

Y : الدخل القومي

N : عدد السكان، مع أن : مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكبر من الواحد، وأن :

$$\partial G / \partial Y > 0$$

ويتضح وجود علاقة طردية ثابتة طويلة المدى بين نسبة الانفاق العام الى الدخل القومي، وحصة الفرد من الدخل القومي، وخلص فانجر الى ملاحظة مفادها، أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي (حمد بن محمد، 2002، الصفحات 136-137)، ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي الى احداث تغيرات في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كما يؤدي الى النمو في الطلب الكلي الذي يلي جزء منه القطاع العام مما يزيد من النفقات العامة في الاقتصاد، كما اعتبر Wagner أيضا أن عملية التصنيع بدورها تؤدي الى زيادة الانفاق العمومي وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد، وأن الزيادة السكانية هي الاخرى تدفع الى زيادة النفقات بالإضافة الى التقدم التكنولوجي.

وقد واجه وانجر العديد من الانتقادات بحكم دراسته متعلقة بما عاشه في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه المعتمد في العديد من الدراسات وخاصة اقتصاديات البلدان التي تكون في بداية مراحل تنميتها الاقتصادية، وبالتالي الحاجة الى المزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغير في الطلب، وضبط أجور القطاع العام (كريم، 2010، صفحة 55)، ومن بين الانتقادات (محمد، 2010، صفحة 30):

-اظهار لعلاقة سببية رئيسية بين النفقات العامة والعوامل الاقتصادية، في حين توجد العديد من العوامل السياسية والاجتماعية الاخرى المؤثرة في النفقات العامة.

-أوضحت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، حيث تزداد تلك المعدلات بارتفاع مستوى المعيشة، ولكنها تنخفض بعد مستوى معين.

-دراسة - Peacock and Wiseman تنفي التزايد المستمر في النفقات العامة، الا في حالة الحروب والازمات فقط.

2-2-2- نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العمومي لـ Musgrave:

يعتقد Musgrave أن الإنفاق العام يرتبط ارتباطاً كبيراً بنمو وتنمية المجتمعات، وأبرز وظائف الدولة في تخصيص الموارد أولاً، وعملية التوزيع العقلاني للدخل والثروات ثانياً، وتنظيم النشاط الاقتصادي واستقراره ثالثاً وأخيراً (Beauvallet, 2006, pp. 32-33).

وانطلق من أجل تحليل ظاهرة النفقات العامة من مبدئين، أولهما حول كون المرحلة التمويلية تحتل أهمية بالغة في تحديد حجم الإنفاق العمومي التي يمر بها الاقتصاد، باعتبار الدولة الوحيدة الكفيلة بذلك، وثانيهما حول أن الحاجات الغير أساسية التي تشبعها الدولة تتناسب مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والتي عبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة.

وقام Musgrave بقياس كمي لظاهرة زيادة النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، وذلك في مجموعة من الدول، مع العلم أن درجة المرونة يعبر عن مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر (نعيمي، 2008، صفحة 57)، في حين تمثل مرونة النفقات العامة، قيمة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي (الزبود، 1998، صفحة 21).

وعموماً يفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة، على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد صحيح فإن النفقات العامة تزيد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي. وخلصت الدراسة إلى أن الدول النامية عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة الواحد، وهذا يعني أن نمو نفقاتها يزيد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول.

وربما يمكن التعبير عنها كما يلي:

مرونة النفقات العامة = التغير النسبي في النفقات العامة / التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي.

ويعرف الميل الحدي للإنفاق العمومي على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الاجمالي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، ويعرف الميل الحدي على أنه التغير في النفقات العامة نسبة الى التغير في الناتج القومي الاجمالي، وذلك كما يلي(الحמיד، 2010، صفحة 267):

الميل الحدي للإنفاق العام = التغير في الانفاق العام / التغير في الناتج المحلي الاجمالي(الهيقي، 2005، صفحة 72)

وخلصت الدراسة الى أنه وخلال الفترة بين سنتي 1970-1985 عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، ما أجبر دول العالم وخاصة الدول النامية منها إلى ضرورة زيادة الانفاق العمومي من أجل دفع عجلة الاقتصاد أكثر، والاستمرار في التنمية الاقتصادية.

3-تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

شهدت الجزائر العديد من التطورات ساهمت في زيادة معدل النفقات العامة، وهو ما سيوضحه الجدول رقم (05) المدرج في قائمة الملاحق

3-1-التطور الاجمالي للنفقات العامة:

يتضح من خلال الجدول وشكله البياني التطور الكمي المستمر للنفقات العمومية في الجزائر من سنة لأخرى، حيث وصلت عام 2018 إلى 4587232739936 دينار جزائري، بعدما كانت عام 2000 حوالي 830422782000 دينار جزائري، أين سجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة 2000-2014 عام 2012 حيث قدرت بـ 4927960329270 دينار جزائري، ويكمن السبب في ذلك

للاستقرار المالي الذي شهدته تلك الفترة والناجم عن عودة اسعار البترول الى الارتفاع مرة أخرى، حيث ميز تلك المرحلة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، والذي يتمحور حول الانشطة المخصصة لدعم المؤسسات الاقتصادية والانشطة الزراعية المنتجة وغيرها، والى تعزيز المرافق العمومية وتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية، بغلاف مالي أولي قدر بـ 525 مليار دينار، قبل أن يصل غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دينار، كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ويتمثل هدفه في مواصلة المسار المتمثل في اعادة بناء الاقتصاد الوطني وبعث الاستقرار في جميع المجالات، وقد خصص له ما يقارب 4202.7 مليار دينار، بالإضافة الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، والذي يندرج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني ومواصلة برنامج دعم الانعاش، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بمبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، لتتواصل النفقات العامة في الجزائر في الزيادة لتصل الى 4976358165730 دينار جزائري عام 2015، لتتخفض بعد ذلك من سنة لأخرى حتى بلغت عام 2018 حوالي 4587232739936 دينار جزائري، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط في الفترة الاخيرة.

3-2- تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

يتضح من خلال المعطيات السالفة الذكر عدم توازن نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومن اجل تفعيل السياسة الانفاقية لابد من خفض نفقات التسيير ورفع نفقات التجهيز، باعتبار نفقات التسيير هي النفقات المخصصة لتسيير المرافق العمومية واستمرار نشاطها.

-تحليل الجدول:

- يتضح من خلال البيانات المتعلقة بنفقات التسيير انها تعتبر المساهم الاكبر في النفقات الكلية، حيث عرفت ارتفاعا متواصلا من سنة لأخرى خلال الفترة 2000-2014، ولعل ذلك يرجع الى الزيادة الهامة التي عرفتها التحويلات الجارية، وارتفاع النفقات على الخدمات الادارية، حيث سجلت أصغر قيمة

عام 2000 قدرت بـ 830084800000 دينار جزائري ، وأكبر قيمة عام 2012 قدرت بـ 4925110475000 دينار جزائري، ويمكن ارجاع سبب هذه الزيادة الى ظهور المنشآت العمومية الجديدة و ما نجم عنها من زيادة في التوظيف والاجور، الا أنه في عام 2013 وبسبب سياسة التقشف المنتهجة، انخفضت قيمة النفقات التسييرية مقارنة بعام 2012، لترتفع مرة أخرى عامي 2014 و 2015 لتصل الى حوالي 4714452366000 دينار جزائري، و 4972278494000 دينار جزائري على التوالي، أما خلال الفترة 2015 - 2018 فلقد عرفت انخفاضا ملحوظا وصل الى 4584462233000 دينار جزائري.

-اما فيما يخص نفقات التجهيز فلقد اعتمدت الحكومة سياسة توسعية وازداد حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار، ولقد اتضحت معالم هذه السياسة ابتداء من سنة 2000 ، أين عرفت زيادة ملحوظة، وارتفعت من 337982000 دينار جزائري عام 2000، الى 572657000 دينار جزائري عام 2004، نتيجة تطبيق مشروع الانتعاش الاقتصادي، واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع حتى بلغت عام 2009 حوالي 3231124100 دينار جزائري، وهذا بسبب بالبرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي، لتصل عام 2010 إلى حوالي 3331952000 دينار جزائري وهذا راجع الى تمويل البرنامج الخماسي 2010-2014، وهو ما يعكس بشدة توجه الحكومة نحو بناء قاعدة استثمارية وتويع الاقتصاد الوطني، الا انها انخفضت عام 2013 الى حوالي 2240159060 دينار جزائري بسبب عودة نفقات التسيير، لترتفع مرة أخرى عامي 2014 و 2015، ثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت عام 2017 الى 1386673120 دينار جزائري، لتعاود الارتفاع عام 2018 الى 2770506936 دينار جزائري.

4-تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

ترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر الى أسباب حقيقية ، وأسباب أخرى غير حقيقية، ساهمت في ارتفاع النفقات العامة خلال الفترة 2000-2018، أين تضاعفت النفقات العامة عدة مرات

من خلال فترة الدراسة، وارتفعت من 830422782000 دينار جزائري عام 2000، الى 4587232739936 دينار جزائري عام 2018، لذلك سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على الاسباب الظاهرية للنفقات، بمعنى تلك الزيادة التي تؤدي الى تضخم في قيمة النفقات العامة، دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات. (قدوري، 2010، صفحة 205).

4-1-زيادة المستوى العام للأسعار:

تمثل الارقام القياسية للأسعار الاداة الرئيسية التي تعبر عن كل من اتجاهات المستوى العام للأسعار¹، تطور قيمة النقود وقياس التضخم، ومن خلال هذه الدراسة لوحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يعني أن الفترة تشهد ارتفاع حاد في المستوى العام لأسعار المستهلك، ولعل سبب هذا الارتفاع يرجع من جهة الى ارتفاع ايرادات النفط، ومن جهة أخرى الى أزمة التضخم العالمي التي انعكست اثارها على الجزائر، الامر الذي نتج عنه ارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، ومن ثم ارتفاع حجم النفقات الجارية التي كانت تبلغ 830422782000 دينار جزائري عام 2000، لتصل الى 4587232739936 دينار جزائري عام 2018.

4-2-تخفيض قيمة العملة:

اضطرت الحكومة الجزائرية في الماضي الى تخفيض القيمة الخارجية للدينار، بهدف تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السوق الموازية، وتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية، الا أنه في الواقع كان هذا التخفيض أقل مما هو مرغوب، وانخفضت قيمة الدينار انطلاقا من السنة الاولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي.

واصلت الجزائر تفضيلها للمنتجات الاجنبية رغم انخفاض قيمة الدينار مما أدى إلى زيادة قيمة الواردات التي أخذت للأسف منحى تصاعدي مستمر، ويعود سبب ذلك من جهة الى ان ارتفاع قيمة

العملة الأجنبية أمام الدينار كان نتيجته ارتفاع القيمة الاسمية للواردات الجزائرية، وهذا انعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية بسبب زيادة أسعار الواردات، وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري يؤدي الى زيادة الاسعار المحلية ومن ثم زيادة الانفاق العام، ومن جهة أخرى الى تطبيق الجزائر لمخططات برنامج التنمية المتعاقبة، الامر الذي نجم عنه اتباع سياسة مالية توسعية، لزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء البنى التحتية للجزائر.

4-3- الزيادة السكانية:

تعتبر الزيادة السكانية من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة، باعتبار أن التوسع في حجم النفقات في حالة ثبات العوامل الاخرى يتوقف على النمو السنوي للسكان، حيث تعبر هذه الزيادة السكانية من جهة عن زيادة حقيقية في النفقات العامة راجعة الى زيادة الاعباء العامة من زيادة كمية الخدمات المقدمة للأفراد وتحسين نوعيتها، والى زيادة ظاهرية من جهة أخرى راجعة الى زيادة النفقات الجارية دون الحصول على زيادة في الخدمات المقدمة للسكان أو حتى تحسين في نوعيتها.

وبالتالي ومن أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات وتوفير الحاجات الأساسية للسكان، لا بد من زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل أكبر من معدل الزيادة السكانية، وعليه فانه وفي حالة ثبات الدخل القومي والعوامل الاخرى ذات العلاقة مع ارتفاع عدد السكان، يؤدي ذلك الى الضغط على الموارد المتاحة وبالتالي عرقلة خطط التنمية، وذلك لارتفاع التكاليف اللازمة لتأدية نفس الخدمات عن مستواها السابق.

ويتوزع السكان الى عدة فئات عمرية، أولهما الفئة الاقل من 15 سنة، والتي تحتل المرتبة الاولى في التركيب العمري للسكان، لتأتي بعدها الفئة الاكبر من 15 سنة والاقل من 60 سنة، هذه الاخيرة التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، وطالما أن الفئة الاولى غير معنية بالعمل، فان الزيادة السكانية بهذه الطريقة

تؤدي الى ارتفاع نسبة السكان الغير معنيين بالعمل، مما يؤثر على التوظيف في الاقتصاد، وبالتالي زيادة الانفاق العمومي على الخدمات الموجهة للطبقة غير المنتجة.

كما أن زيادة السكان في الفئة العمرية الاولى مقارنة بالفئة الثانية تخلق ما يسمى بالإعالة، هذه الاخيرة التي ارتفعت نسبتها عام 2000 لتصل الى 23%، كما أن نسبة السكان الاكثر من 60 سنة ارتفعت من 3.2% عام 1990، الى 4.7% عام 2010، لتضاعف عام 2015، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة لتصل الى 14.3% عام 2050، وهي نسبة كبيرة وتشكل عائقا أمام التنمية، ولعل الجدول التالي يوضح تطور نسبة الاعالة وحجم القوة النشطة من العمال حتى عام 2050، ويمثل الشكل رقم 02 المدرج في قائمة الملاحق: تطور نسبة نمو الفئة النشطة لسكان الجزائر 1950-2050

5- الخاتمة:

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة والتي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية، الى تحليل تطور النفقات العامة وظاهرة زيادة الانفاق في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، حيث قمنا من خلال الجانب النظري دراسة الإطار التنظيمي للنفقات العامة في الجزائر، والتطرق لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة، في حين تطرقنا في الجانب التطبيقي الى تطور النفقات العامة في الجزائر وتحليل أسباب تزايدها خلال الفترة 2000-2018، وقد خلصنا في الاخير الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

-التأثير الايجابي لكل من برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية على كل من قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات، حيث تعتبر تلك البرامج بمثابة المنشط الاول لمختلف القطاعات الاقتصادية.

- يمثل الانفاق العام أداة اقتصادية مهمة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص أو بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية.
- تجاوز نفقات التسيير نفقات التجهيز في معظم سنوات الدراسة.
- عدم امتلاك الاقتصاد الجزائري جهازا انتاجيا مرنا قادرا على مواجهة الزيادة في الطلب، وبالتالي عدم قدرته على ايفاء الاحتياجات الداخلية للاقتصاد، ما يترتب عليه زيادة الاستيراد من الخارج.
- يتأثر الانفاق العمومي في الجزائر بما يحصل من تغيرات في قطاع المحروقات
- يعتبر الانفاق العام عاملا ذو أهمية في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته في النمو وامتصاص البطالة من المجتمع، الا أنه ساهم أيضا في ارتفاع معدلات التضخم.
- يعتبر الانفاق العام اداة مهمة في اعادة توزيع الدخل وتقليص الهوة بين الطبقات الاجتماعية والحفاظ على الطبقة الوسطى بصفقتها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- ساهمت السياسة التوسعية العامة للإنفاق الحكومي في الجزائر في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت هذه البرامج.

6-ملاحق:

-جدول رقم (01): تقسيم نفقات التسيير

نفقات التسيير			
أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات	تخصيصات السلطة العمومية	النفقات الخاصة بوسائل المصالح	التدخلات العمومية
دين قابل للاستهلاك	نفقات مشتركة بين الوزارات	مرتبات، معاشات ومنح	التدخلات العمومية والإدارية
الدين الداخلي		تكاليف اجتماعية	النشاط الدولي
الدين الخارجي		الأدوات وتسيير المصالح أشغال الصيانة	النشاط التربوي والثقافي
ضمانات القروض والتسيقات		إعانات التسيير	النشاط الاقتصادي والاجتماعي
نفقات محسومة من الإيرادات		مصاريف مختلفة	إسهامات اجتماعية

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المادة 24 من القانون العضوي رقم 1/84

-جدول رقم (02): نفقات ميزانية التسيير لسنتي 2017 و 2018 حسب الدوائر الوزارية (توزيع

الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنتي 2017 و 2018 حسب كل دائرة وزارية- الجدول (ب)

ميزانية التسيير (2017)	ميزانية التسيير (2018)	
7.825.999.000	7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	4.458.622.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.220.000	35.216.850.000	الشؤون الخارجية

425.576.433.000	394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
74.543.069.000	72.671.000.000	العدل
86.823.922.000	87.513.834.000	المالية
50.806.569.000	44.157.846.000	الطاقة
225.169.592.000	245.943.029.000	المجاهدين
25.244.314.000	25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف
709.558.540.000	746.261.385.000	التربية الوطنية
313.336.878.000	310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي
46.840.000.000	48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.272.000.000	16.005.614.000	الثقافة
2.344.644.000	2.432.269.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.237.000.000	34.554.477.000	الشباب والرياضة
67.379.794.000	70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.612.355.000	4.617.498.000	الصناعة والمناجم
211.814.118.000	212.797.631.000	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.624.426.000	17.658.533.000	السكن والعمارة والمدينة
19.979.062.000	19.511.320.000	التجارة

20.702.804.000	18.698.935.000	الاتصال
25.984.720.000	27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل
14.099.310.000	16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة
3.157.141.000	3.622.324.000	السياحة والصناعة التقليدية
392.163.373.000	389.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
154.011.680.000	151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
229.880.000	235.083.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	-	البيئة والطاقات المتجددة
4.109.479.306.000	4.126.290.127.000	المجموع الفرعي
474.982.927.000	465.551.834.000	التكاليف المشتركة
4.584.462.233.000	4.591.841.961.000	المجموع الكلي

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 76، ج.ج.د.ش، المتضمن قانون المالية 2018، ص66، والجريدة

الرسمية رقم 77، ج.ج.د.ش، المتضمن قانون المالية 2017، ص66.

جدول رقم (03): تقسيم نفقات التجهيز

نفقات التجهيز		
العناوين	القطاعات	القطاعات الفرعية، الفصول والمواد
الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة	المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة،	قطاع فرعي -1-

اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة	الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية، التربية والتكوين، المباني	قطاع فرعي -2- (يضم فصول)
النفقات الأخرى	ووسائل التجهيز، المخطط البلدية للتنمية	قطاع فرعي -3-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المادة 35 من القانون 17/84

جدول رقم (04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنتي 2017 و 2018 حسب

القطاعات - الجدول (ج)

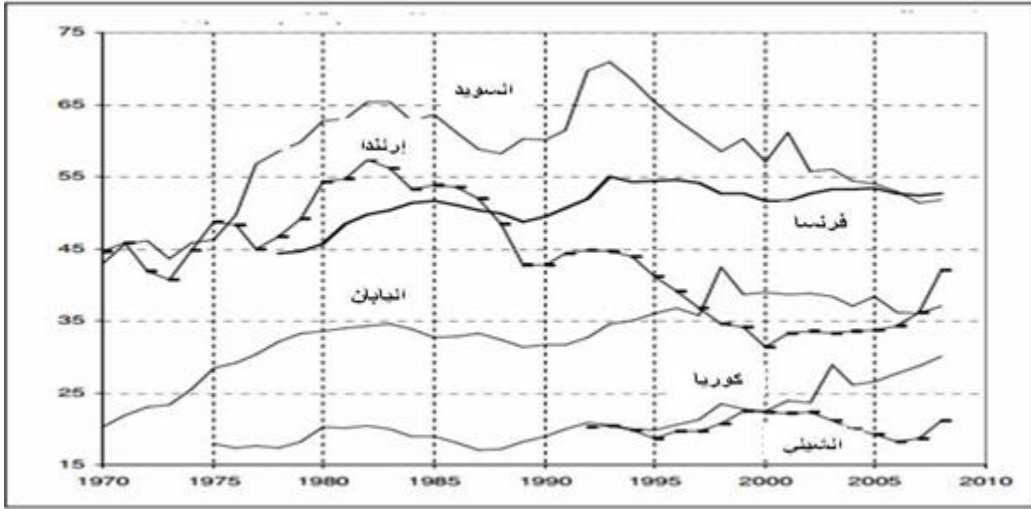
رخص البرنامج (2018)	رخص البرنامج (2017)	
5 315 893	3 611 000	الصناعة
116 522 398	101 062 200	الفلاحة والري
73 355 857	5 120 500	دعم الخدمات المنتجة
596 587 648	139 940 800	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
101 779 882	90 903 410	التربية والتكوين
77 101 918	30 695 710	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
69 843 340	14 989 500	دعم الحصول على سكن

800 000 000	800 000 000	مواضيع مختلفة
100 000 000	35 000 000	المخططات البلدية للتنمية
2.175.012.423	1.221.323.120	المجموع الفرعي للاستثمار
330.000.000	165.350.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
330.000.000	165.350.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2 270 506 936	1 386 673 120	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 76، ج.ج.د.ش، المتضمن قانون المالية 2018، ص 67، والجريدة

الرسمية رقم 77، ج.ج.د.ش، المتضمن قانون المالية 2017، ص 67.

شكل رقم (01): تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام



Source : Jean-Pierre Givry, La dépense publique tue la croissance économique, L'iref, p3.

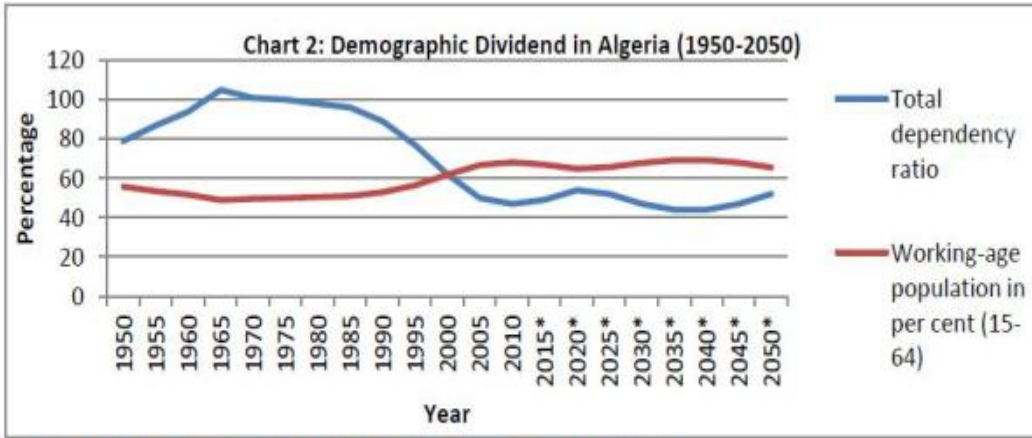
الجدول رقم (05): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	اجمالي النفقات
2000	830084800000	337982000	830422782000
2001	948760000000	503600000	949263600000
2002	1053366167000	48978000	1035415145000
2003	1141685900000	669424000	1142355324000
2004	1200000000000	572657000	1200572657000
2005	1255273000000	1495004000	1256768004000

1443860759610	4311936610	1439548823000	2006
1655478844740	2780579740	1652698265000	2007
2365579456400	2391260400	2363188196000	2008
2664488774100	3231124100	2661257650000	2009
3449331775000	3331952000	3445999823000	2010
4295074386692	3893206692	4291181180000	2011
4927960329270	2849854270	4925110475000	2012
4337854643060	2240159060	4335614484000	2013
4717196683600	2744317600	4714452366000	2014
4976358165730	4079671730	4972278494000	2015
4809226204327	1894204327	4807332000000	2016
4593228634120	1386673120	4591841961000	2017
4587232739936	2770506936	4584462233000	2018

المصدر: قانون المالية

شكل رقم (02): تطور نسبة نمو الفئة النشطة لسكان الجزائر 1950-2050



Source: United Nations, World Population Prospects: The 2012 Revision,

Available on: http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm

* Projections (medium variant)

7. قائمة المراجع

- Afzal, M., & Abbas, Q. (January 2010). Wagner's law in Pakistan: Another look. *Journal of Economics and International Finance*, 2.
- Beauvallet, M. B. (2006). *Le rôle de l'Etat fondement et réforme*. Bréal.
- Narayan, P., & SMYTH, R. (2009). Panel data, cointegration, causality and Wagner's law: Empirical evidence from Chinese provinces, *China Economic Review* N° 19,.
- VERMA, S., & ARORA, R. (2010). Does The Indian Economy Support Agner's Law? An Econometric Analysis. *Eurasian Journal Of Business And Economics*.

- أحمد نعيمى. (2008). *الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر.
- الشيخ حمد بن محمد. (2002). *العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر*. مجلة جامعة الملك، السعودية.
- الحاج طارق. (2009). *المالية العامة (الإصدار 1)*. عمان.
- العايب وليد عبد الحميد. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ، ، (الإصدار 1)*. بيروت: مكتبة حسين العصرية.
- المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07، *المتعلق بقوانين المالية*. (بلا تاريخ).
- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07، *المتعلق بقوانين المالية*. (بلا تاريخ).
- المادة 35 من القانون 17/84. (بلا تاريخ).
- أولاد العيد سعد. (2003). *دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

- بن عزة محمد. (2010). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، -، . جامعة تلمسان.
- بودخدخ كريم. (2010). اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2009-2010، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، .
- بوعكاز إيمان. (2015). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة باتنة 01.
- سامي عبد الرحيم الزبود. (1998). الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الأردني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. الجامعة الأردنية.
- طارق قدوري. (2010). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- محززي جمال. (2008). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار 3). (ديوان المطبوعات الجامعية، المحرر) الجزائر.
- نوازه عبد الرحمن الهيتي. (2005). منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة (الإصدار 1). عمان: دار المناهج.

Evolution of public expenditure policy in Algeria during the period: 2000-2018

Nouredine Kalkil ^{1*}

¹ University of Batna 1 (Algeria),
nouredine.kalkil@univ-bana.dz 

Received : 16-05-2024

Accepted : 29-06-2024

Abstract

This study addressed the analysis of the evolution of public expenditure in Algeria and the reasons for its increase, where he touched upon the theoretical concepts of public expenditure in Algeria, and the evolution of the size and structure of government spending in Algeria, it turned out that. The policy of public spending reflects the various roles played by any government; it has also become one of the most important means of fiscal policy used by any government to achieve its aims.

Keywords:

Public expenditure;
Algeria;
Economic activity;
Economic growth;
Policy of expenditure.

JEL Classification Codes : H5, JEL, H50.

* Corresponding author